

المملكة المغربية

أهداف الألفية
من أجل التنمية

دجنبر 2005

المملكة المغربية

أهداف الألفية
من أجل التنمية

التقرير الوطني 2005

دجنبر 2005

خلاصة

وإدارة : فالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يؤمن إنعاش وتنوع ثقافة حقوق الإنسان ويقدم للملك تقريرا سنويا عنها. أما ديوان المظالم فهو مكلف بدراسة شكايات ومشاكل المواطنين. ومن جهة أخرى، فإن "هيئة الإنصاف والمصالحة" التي تكونت في صيغة لجنة وطنية ممثلة لجل الأحزاب الوطنية والنقابات وكذلك للدفاع عن حقوق الإنسان، تم تأسيسها من طرف جلالة الملك من أجل معالجة مخلفات الماضي لحقوق الإنسان والتي ورثت عن طريق الحكامة التي سادت في الماضي وخصوصا منذ استقلال المغرب. وهكذا تم تمكين الهيئة من جميع السلط وذلك للإطلاع على جميع الملفات الإدارية والمراجع الضرورية بهدف معرفة الحقيقة وتحديد التعويضات وجبر الضرر وطرق إدماج جميع المواطنين الذين كانوا ضحايا معاملات تعسفية.

فعلى مستوى العدالة، تم إنشاء محاكم متخصصة في الإدارة، والتجارة والأسرة، كما تمت المصادقة على مجموعة من القوانين تؤمن مساواة الجنسين والحفاظ على حقوق الطفل. فالمحاكم الخاصة التي كلفت بمتابعة ومحاكمة القضايا المتعلقة بسرقة الأموال العمومية، كالرشوة واستغلال النفوذ والتي حدثت خلال مزاوله المهام العمومية، تم إلغائها وفوضت جميع مهامها إلى محاكم القانون العام وبالضبط إلى محاكم النقض والإبرام.

وفي ميدان الحكامة المحلية، فإن المفهوم الجديد للسلطة الذي دعا جلاله الملك الإدارات المحلية إلى الانخراط فيه يهدف إلى إنعاش وتفعيل مفهوم القرب وذلك لمعالجة مشاكل المواطنين والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الجهوي والمحلي. وفي نفس الاتجاه، فإن مجموعة من إصلاحيات التي كانت من اختصاص الإدارة المركزية وخصوصا تلك المتعلقة بإنعاش الاستثمار قد نقلت إلى ولاية الجهات.

يعتبر المغرب "مملكة ديمقراطية واجتماعية" حسب نص الدستور الذي يقر الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا. ويخول الدستور السلطة التشريعية للبرلمان المتكون من غرفتين : غرفة مجلس النواب وغرفة المستشارين. فالأولى منتخبة عن طريق الاقتراع المباشر والثانية عن طريق الهيئات المنتخبة والمتكونة من ممثلي الجماعات والغرف المهنية وهياة المأجورين.

كما ينص الدستور على استقلالية العدالة، فمهنة القضاء يحكمها المجلس الأعلى للقضاء المنتخب من طرف القضاة والذي يترأسه الملك.

أما الحكومة فهي مسؤولة أمام جلاله الملك والبرلمان. وتقوم بمهامها الدستورية بقيادة جلالته الذي يتمتع بمشروعية تاريخية وشعبية وبسلط محددة في الدستور. ويعتبر جلاله الملك أميرا للمؤمنين، مما يخول له سلطة روحية ودينية والتي تعتبر بالمغرب، ويعتبر جلاله الملك أميرا للمؤمنين، مما يخول له سلطة روحية ودينية والتي تعتبر بالمغرب، الذي جل سكانه متشبثون بالإسلام، أسس تراض وطني حقيقي ودائم حول تفضيل إسلام يميل إلى مبدأ الوسطية وقيم التسامح والانفتاح على الحداثة.

على مستوى الحكامة

إن ديمقراطية المؤسسات الدستورية تتم بصفة معمقة وعن طريق صيرورة حية وذلك بتوسيعه إلى جميع مجالات الحياة الوطنية. فمجموعة من القوانين الأساسية تمت المصادقة عليها، أو هي في طور المصادقة من طرف البرلمان، مكنت من توسيع مجالات الحريات العمومية وخصوصا تلك المتعلقة بالصحافة وخلق الجمعيات وتأسيس الشفافية في تسيير الأحزاب والاستشارات الانتخابية. كما تم خلق مؤسسات للتوسط بين المواطن

قواعد المنافسة. وفي نفس إطار سياسة إعادة تحديد مهام الدولة والخصوصة، تم تحويل مجموعة من المؤسسات العمومية مثل المكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للنقل ومكتب تنمية واستغلال الموانئ والقرض الفلاحي إلى شركات مجهولة الاسم أو تم تحريرها مثل اتصالات المغرب وسوماكا (إنتاج السيارات) ومكتب التبغ.

على الرغم من التحرير القوي للمبادلات الخارجية، فالصادرات المغربية والتي تعتبر متغيرا حاسما في النمو الاقتصادي، لم تجن ما فيه الكفاية من الفوائد من الإمكانيات المتاحة من عولمة الأسواق ومن عودة النمو التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ سنة 2000. أما الواردات فقد عرفت على العكس من ذلك انتعاشا بفضل انخفاض الرسوم الجمركية وذلك طبقا للالتزامات الدولية للتبادل الحر التي عرفت ارتفاعا مستمرا بسبب العجز الدائم في المحصول الزراعي والطاقة، وهما اللذان يمتصان لوحدها ثلث موارد الصادرات. إن تأثير الصادرات على التجارة الخارجية يبين عجز تنافسية المواد المغربية بالمنافسة الخارجية. ورغم العجز التجاري المزمن، فقد سجل ميزان الأداءات الجاري، فائضا خلال فترة 2004-2000 يعادل في المتوسط 2,7% من الناتج الداخلي الخام وذلك بفضل المداخيل السياحية وتحويلات المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج.

ورغم ذلك فإن معدل الاستثمار الذي يتراوح ما بين 22 و 24,5% يبقى غير كاف لتحريك نمو قوي ودائم. فالمجهود الذي يقوم به القطاع العام والمركز على تمويل برامج البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية لازال لم يجد الدعم الكافي من قبل القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي. كما إن المساهمة الفعلية للاستثمارات الخارجية المباشرة لم تتجاوز 10% من مجموع التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت رغم تقدمها الملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

فهذه التدابير تدخل في إطار تقوية سياسة اللاتمرکز وذلك لمتابعة مسلسل اللامركزية، والذي تمت تقويته سنة 2002 بالمصادقة على الميثاق الجماعي الجديد الذي يوسع من صلاحيات المؤسسات المنتخبة وملائمة قانون الوصاية على الجماعات المحلية.

على المستوى الاقتصادي

إن المغرب قد اختار ومنذ أمد بعيد، موازاة مع التعددية السياسية، الاقتصاد الحر المنفتح على السوق العالمية. فقد التزم وانخرط خلال سنوات الثمانينات في برنامج التقويم الهيكلي من أجل بلوغ مستوى التنافسية التي يحتمها التفتح.

لقد ارتبطت المملكة المغربية بمعاهدات "للتجارة الحرة" مع الاتحاد الأوروبي، والدول العربية (تونس ومصر والأردن) وتركيا وأخيرا مع الولايات المتحدة الأمريكية. فالاقتصاد المغرب منخرط بقوة في صيرورة التغيير التي تعتبر السوق والمبادرة الحرة المحركان الأساسيان للتنمية. فمنذ التسعينات، اعتمدت سياسة لإصلاح الإطار القانوني والمؤسسي للاقتصاد بهدف تحسين مستوى التنمية أدت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير القانونية والتدبيرية التي أدت بدورها إلى الدفع بتحرير التجارة الخارجية وإلى التقيد بالمعايير العالمية في التشريع وتدبير المقاولات وفي القطاع المالي. وهكذا فالقانون حول التنافسية وتحرير الأئمة المستوحى من النماذج الحالية بالدول الأوربية والميثاق الوطني للمقاولات المتوسطة والصغرى وقانون الشغل تؤسس لعلاقات مهنية جد مرنة وبالتالي تهدف إلى تأمين إطار قانوني ومؤسسي واجتماعي للمقاولات تحت على تشجيع التشغيل.

وفي سياق نفس الأهداف، فقد توبعت مراجعة إطار المؤسسات والمقاولات العمومية. فبعض القطاعات الاحتكارية، مثل المواصلات السلكية واللاسلكية، وإنتاج الكهرباء والقطاع السمعي البصري قد تم تحريرها. كما وضعت آليات للضبط والتنظيم وخصوصا لاحترام

الإجمالي الفلاحي على القطاعات الاقتصادية الأخرى بقى محدودا. أما القطاع الغير الفلاحي القابل للمتاجرة، والذي يخلق القسط الأوفر من الثروة الوطنية، فقد استمر في تقدمه دون الابتعاد عن المستويات السابقة، وهكذا قد سجل معدل النمو لهذا القطاع 3,6% في المتوسط ما بين 2000 و 2004 مقابل 3,5% خلال العشر سنوات الأخيرة.

إن النمو القوي للنشاط الاقتصادي يعد شرطا أساسيا لتقليل من البطالة. فحسب البحوث التي أجريت حول التشغيل سنة 2004 فإن البطالة تم 10,8% من السكان النشيطين مقابل 12,3% خلال 2001. ويبلغ هذا المعدل 18,4% بالوسط الحضري، 15,4% من النشيطين البالغين من العمر 15 إلى 24 سنة و 26,9% من ذوي الشهادات الذين لهم مستوى التعليم العالي. مما يشغل بال السلطات والأوساط الاقتصادية والرأي العام على السواء. هذا ومما يبرر كذلك الانشغال أن المغرب يوجد في المرحلة الأخيرة من الانتقال الديموغرافي المتميزة بالتكاثر المرتفع للسكان النشيطين. فحصة السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة وأكثر من مجموع السكان قد مرت من 51,4% خلال سنة 2001 إلى 52,6%، سنة 2004. لذلك فإن هيكلة الطلب على الشغل ستعرف تغييرا هاما حسب الجنس، بالنظر إلى المكانة المتزايدة للمرأة ضمن السكان النشيطين، وبالنظر أيضا للتغيير الذي سيعرفه وضعها القانوني ومستواها الثقافي. فبين 2001 و 2004، بلغ معدل النمو السنوي للسكان النشيطين من الإناث 5,2% مقابل 1,8% للرجال، مما أدى إلى ارتفاع حصة السكان النشيطين الإناث في مجموع السكان النشيطين من 25,9% إلى 27,8%.

على المستوى الاجتماعي والبشري

فرغم الإكراهات الاقتصادية والمالية التي يجتازها المغرب فإنه لم يفتأ ينفج سياسة للتنمية الاجتماعية والبشرية، هذه السياسة التي أصبحت تحظى ببعده أولوي

إن النظام المالي لازال يتميز بضعف قدرته على تحويل الفائض من الموارد المالية الموجودة إلى قدرات إنتاجية جديدة. كما أنه لا يشارك بالمقدار الكافي في تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تستخدم أقل من 10 عمال والتي تكون 98% من النسيج الاقتصادي. أما النظام الجبائي المعروف بتعقيده وعدم حثه للاستثمار، فإنه سيعرف خلال سنة 2006 إصلاحا جذريا من أجل تبسيط هيكله وتقوية خاصية حثه على الاستثمار وتوسيع الوعاء الضريبي بهدف إدماج القطاع الغير المنظم تدريجيا.

وفي هذا السياق، تمكن المغرب رغم جميع الإكراهات من الحفاظ النسبي على استقرار الإطار الماكرو اقتصادي. فالتضخم بقي دون 2%، أما عجز الميزانية، فبفضل مداخل البرنامج الكبير للخصوصية، بقي في مستويات متوسطة تناهز 3,6%. وهو فضلا عن كل ذلك يتحمل عبء المستوى العالي لكثلة الأجور وضعف مرونة المداخل الضريبية وحجم النفقات المخصصة لتدعيم المواد الأساسية (الدقيق والسكر والمواد البترولية).

ورغم الانخراط الليبرالي والانفتاح والصرامة في إدارة النشاط الاقتصادي فإن معدل نمو الاقتصاد المغربي لم يتمكن بعد بلوغ مستوى القطيعة مع مستويات السنوات الأخيرة بحيث يقلص بصفة جوهرية من المعدل المرتفع للبطالة. إن نمو الناتج الداخلي الإجمالي ناهز خلال العشر سنوات الأخيرة حوالي 3% في المتوسط. ويبقى هذا النمو مرتبطا بالناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي الذي هو بدوره رهين بالتقلبات المناخية. فقد مر معدل النمو من 17% سنة 1999 إلى +28% سنة 2003 غير أنه خلال الفترة 2000-2004، كان يدور حول 4% في المتوسط لكونه استفاد من الطلب الخارجي الملائم ومن الظروف المناخية الجيدة بصفة استثنائية.

إذا كان التطور قد ساعد على تحسين مستويات المعيشة للسكان القرويين فإن المفعول الخارجي للناتج الداخلي

القروي فقد سجل هذا التراجع 15 نقطة، حيث انتقل من 75% إلى 60% مما يبين أن محو الأمية لازال يشكل تحديا كبيرا وأن المغرب عازم على تخطيه.

وفي ميدان الصحة، فإن السلطات العمومية قد أعطت الأولوية إلى الوقاية وتحسين صحة الأم والطفل، فمعدل الوفيات لدى الأطفال انخفض من 57% خلال 1978-1997 إلى 40% خلال الفترة 1999-2003. أما معدل الوفيات لدى الفتيان فقد انتقل على التوالي من 20% إلى 7%. ونفس الشيء بالنسبة لوفيات الأمهات، التي وإن انخفضت إلى 227 وفاة في 100.000 ولادة خلال 1995-2003 مقابل 332 خلال فترة 1958-1919 فإنه لازال يشكل موضوع قلق. وإن من شأن برامج "أمومة دون مخاطر" وتعميم التغطية الصحية عبر التأمين الإجباري على المرض التي بدأ العمل بها ابتداء من شتبر 2005 ونظام الإعانة الطبية للمحتاجين أن تعمل على تحسين المؤشرات الصحية المذكورة. وسيستفيد من هذا التحسن أيضا ولوج السكان المتصاعد إلى الخدمات الأساسية وذلك عبر البرامج المتخصصة كبرنامج كهربية العالم القروي وبرنامج تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب.

إن نسبة الأسر المرتبطة بإحدى الشبكات العمومية لتوزيع الكهرباء قد انتقل خلال العشر سنوات الأخيرة من 80,7% إلى 90% بالوسط الحضري ومن 9,7% إلى 43,2% بالوسط القروي. أما عن التغطية الترايبية لشبكات الكهرباء، فقد بلغت حسب المكتب الوطني للكهرباء 100% و 72% خلال سنة 2004 بالوسط الحضري والقروي على التوالي. أما بالنسبة للماء الصالح للشرب فحصة الأسر المرتبطة بإحدى الشبكات العمومية لتوزيع الماء الصالح للشرب فقد انتقلت ما بين 1994 و 2004 من 74,2% إلى 83% بالوسط الحضري ومن 4% إلى 18,1% بالوسط القروي. هذه النسبة التي ظلت مستقرة، خلال الفترة 1928-1949، عرفت بدورها ارتفاعا ب 14 نقطة خلال العشر سنوات

منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه المنعمين. وهكذا فالنفقات العمومية المخصصة للقطاعات الاجتماعية بالمعنى الشامل تمثل قرابة 50% من ميزانية الدولة، وتعززها مداخيل استثنائية أخرى تقطع من جزء من مداخيل الخوصصة الموضوعة بصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقطاع التعليم والتكوين وتوسيع استفادة السكان من التجهيزات والخدمات الاجتماعية وخصوصا الماء والتطهير والطرق القروية تعتبر من ضمن المكونات الأساسية لهذه النفقات.

إن تدرس الأطفال البالغين سن ولوج المدرسة بسلك التعليم الابتدائي قد سجل، حسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية والمعطيات الديموغرافية المستخرجة من نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، نسبة 87% خلال الموسم الدراسي 2003-2004 عوض 60,2% خلال سنة 1993-1994. وقد كانت البنات هن المستفيدات الأساسيات من ذلك بمعدل 84,2% و 51,9% خلال السنيتين الأفتيتين. وهكذا تم تحقيق مبدأ المساواة بين الذكور والإناث بالوسط الحضري بنسبة 90%. فإذا كان معدل التمدرس بالوسط القروي ما يزال ضعيفا، فقد عرف خلال السنوات الأخيرة نموا جد مرتفع حيث انتقل من 43,2% سنة 1994 إلى 83,6% سنة 2004. ويعزى هذا التقدم إلى تدرس الإناث حيث انتقل المعدل من 30,1% إلى 78,5%. أما معدل تدرس الذكور فقد انتقل بدوره من 55,7% إلى 88,5% وهكذا عرفت وتيرة تدرس الإناث تقدما ملحوظا، فقد تم ربح 10 نقط خلال اثني عشرة سنة (من 20% سنة 1982 إلى 30,1% سنة 1994) و 48 نقطة خلال العشر سنوات الأخيرة (من 30,1% في 1994 إلى 78,5% سنة 2004).

أما بالنسبة للأمية، فقد انتقل معدل الأمية على الصعيد الوطني من 55% إلى 43% ما بين 1994 و 2004. ويقدر هذا التراجع ب 8 نقط بالوسط الحضري حيث انتقل المعدل من 37% إلى 29%. أما في الوسط

إن برامج محاربة الجفاف الخاصة بالعالم القروي المعتمدة خلال سنوات الجفاف تهدف إلى تقديم المساعدة إلى السكان القرويين الأكثر تضررا. وهي تقوم على تزويد السكان بالماء الصالح للشرب بالمناطق المتضررة، والحفاظ على الماشية، والمحافظة على الثروة الغابوية وكذلك وضع بعض التدابير المصاحبة من أجل الحفاظ على مدخول الفلاحين وذلك بإحداث أشغال ذات مصلحة اقتصادية واجتماعية تتمثل في خلق فرص للشغل ومن التخفيف من مديونة الفلاحين لدى صندوق القرض الفلاحي. ويتم إنجاز هذه البرامج وفق مساطر إدارية ومالية مبسطة وبواسطة جهاز عملي لامركزي وحسب نظرة تشاركية.

ويندرج برنامج "مدن بدون صفيح" الخاص باحتواء السكن غير اللائق بدوره في التوجه الرامي إلى القضاء على الفقر في الأحياء الهامشية. وهو يستهدف النهوض بمشاريع للسكن الاجتماعي ذو قيمة قارية بسيطة من أجل القضاء على السكن غير اللائق. وسيستفيد من هذه المشاريع 212.000 أسرة في ظرف 5 سنوات وسيتم إنجازها بشراكة مع الدولة والجماعات المحلية ومقاولات القطاع الخاص.

وقد جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها جلالة الملك يوم 18 ماي 2005 في خطاب وجهه للأمة لتعزز مكافحة الفقر خاصة العالم القروي وفي ضواحي المدن. فقد جعل هذا المشروع الضخم من مكافحة الفقر أحد المكونات القارة وذات الأولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إذ أن من خصائصه أن إنجازها سيتم في تكامل وتأزر مع البرامج الاجتماعية الاعتيادية للحكومة دون أن يحل محلها. وقد خصص له غلاف مالي يبلغ 10 مليار درهم لمدة 5 سنوات إلى جانب إطار خاص للبرمجة والتتبع والتقييم يوجد على مستوى الهيئات المحلية الترابية للملكة. كما أن تنفيذه يتم وفق مقاربة تشاركية وتعاقدية يشارك فيها المنتخبون والمجتمع المدني. ورغبة في التعرف على المناطق ذات الأولوية، ثم وضع خرائط للجماعات

الأخيرة، 13 منها خلال الخمس سنوات الأخيرة (أي 93%). أما إذا أخذنا بعين الاعتبار الحنفيات العمومية فمعدل الأسر القروية التي لها منفذ إلى الماء الصالح للشرب فسيبلغ 61% خلال سنة 2004.

وقد عرف فك العزلة عن العالم القروي بدوره نموا متسارعا بحيث مرت وتيرته من 1000 كلم من الطرق والمسالك القروية خلال سنة 1999 إلى 1500 كلم سنة 2004.

المشاريع الخاصة لدعم التنمية البشرية

رغم الإنجازات التي حققها، فإن المغرب جد واع بالاختلالات المتراكمة في ميدان التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر، وهو يمتلك كل الإرادة السياسية القوية للقضاء عليها. هذا الشعور والإرادة القويتين التي كانا دائما موضوع الخطب التي يوجهها جلالة الملك للأمة عرفت طريقها إلى التحقيق عبر الإصلاحات الكبرى المجتمعية وبمبادرة ملكية سامية وبدعم شخصي من جلالتهم. لقد عبأت هذه الإصلاحات، التي تتمتع بإجماع وطني قوي، جميع القوى الاجتماعية والسياسية للبلاد. وانطلاقا من تحليل للفوارق بين الفئات الاجتماعية وبين الجنسين وبين الجهات، فإن هذه الإصلاحات تتمحور حول تغيير وضع المرأة نحو الأفضل، ووضع نظام لمحاربة آثار الجفاف بالعالم القروي ومحاربة السكن الغير اللائق إلى المشروع الوطني الكبير : المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

إن البعد المجتمعي لإصلاح مدونة الأسرة سيطلع لا محالة مستقبل المجتمع المغربي. فحسب رأي جميع الملاحظين والمتتبعين وطنيا ودوليا فإن هذا الإصلاح هو حصيلة مقارنة خلاقة ستكون نموذجا يحتدى بالنسبة للمجتمعات الإسلامية. فهي تعطي سند قانونيا وضمانات قضائية لمبدأ المساواة بين الجنسين كما أنها ستقوي حقوق الطفل والمسؤولية المزدوجة في تدبير شؤون الأسرة وذلك في إطار احترام التعاليم الإسلامية وحقوق الإنسان المعترف بهما دوليا.

وفي هذا الإطار، فإن المغرب لازال لم يتمكن بعد من تحقيق معدل النمو والتنافسية لنشاطه الاقتصادي الذي يسمح له بخلق الثروات ومناصب الشغل التي هو في حاجة إليها. ولكنه يبقى مع ذلك أحد البلدان القلائل الذين يتوفرون في مجال التنمية البشرية على رؤية منسجمة وبرامج طموحة تدعمها إرادة سياسية قوية تحظى بالالتزام الشخصي لجلالة الملك وانخراط مجموع الأحزاب السياسية والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني.

إن هذه السياسة تلتقي والانشغالات التي تم التعبير عنها في قمة الألفية المنعقدة في شنتبر 2000، فهي تشكل ضمنا لنجاح هذه الجهود قصد تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في الأجل المحدد إلى جانب كونها مبررا للدعم المالي الهام الذي تقدمه الهيآت الدولية.

المحلية بناء على التقاطع ما بين نتائج البحث حول استهلاك الأسر الذي أنجز سنة 2001 ونتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004. وفعلا، فقد شكلت هذه الخرائط الأدوات المناسبة لتحديد العمليات والوحدات الترابية ذات الأولوية وكذا السكان المستهدفين.

وبغض النظر عن الإكراهات الناجمة عن الانخراط في عولمة الأسواق، فإن البلاد تعاني أيضا من الارتفاع الشديد لأسعار منتوجات الطاقة إلى جانب آثار الجفاف السلبية على الإنتاج الفلاحي، ناهيك عن الالتزام بالدفاع عن الوحدة الترابية والمشاركة في المكافحة الدولية للجريمة المنظمة وخاصة الإرهاب إلى جانب الصعوبات الناجمة عن تدبير تدفق المهاجرين السريين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. بالرغم من كل ذلك، فإن المغرب لازال يواصل سياسة نشيطة لتدارك التأخير والعجز الحاصل في الميدان الاجتماعي كما يعمل جاهدا لتعميق الديمقراطية والنهوض بدولة الحق والقانون في كل مجالات الحياة الوطنية.